التنافس الروسي – التركي في آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة

د. لؤي إبراهيم*

الملخص

تُعدُّ العلاقات الروسية –التركية بعد انتهاء الحرب الباردة من العلاقات المعقدة في النظام الدولي بسبب ما تحمله من متناقضات التعاون والتنافس والصراع بآنٍ واحد، نظراً إلى الحجم الملفات المتداخلة بين الدولتين والإرث التاريخي الإمبراطوري لكل منهما، وما يحمله من إسقاطات على السياسة الخارجية لكل منهما تجاه الآخر، ومنطقة آسيا الوسطى إحدى أهم القضايا التي شكلت تاريخياً محل صراع بين الدولتين، والتي أصبح لها واقع جغرافي جديد بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وتوزعها على دول مختلفة كل منها له توجهه الخاص في علاقاته الدولية، ممّا شكل ساحة صراع رئيسة بين الدول، ولاسيّما روسيا وتركيا مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك لحرمان روسيا من مجالها الحيوي في تلك المنطقة التي كانت تتمتع به في أثناء الاتحاد السوفييتي، مع التنويه لأهمية المنطقة الاستراتيجية وغناها الكبير بالنفط والغاز وما يترتب على ذلك من حرب أنابيب الطاقة بين الدول الكبرى، الذي يسيطر عليها ويتحكم تحكما كبيراً بتفاعلات النظام الدولي.

*دكتوراه في العلاقات الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

The Russian-Turkish rivalry in Central Asia after the end of the Cold War

Dr. Luai Ebrahim*

Abstract

The Russian-Turkish relations after the end of the Cold War are considered one of the complex relations in the international system due to the contradictions it bears in terms of cooperation, competition and conflict simultaneously, given the size of the overlapping files between the two countries and the historical imperial legacy of each of them and the projections they bear on each other's foreign policy towards the other, and the region.

And the Central Asia region is one of the most important issues that have historically been the subject of conflict between the two countries, which has become a new geographical reality after the disintegration of the Soviet Union, and distributed it to different countries, each of which has its own orientation in its international relations, which formed a major battleground between countries, especially Russia. Turkey is with its ally the

*Department of International Relations -Faculty of Political Science-Damascus University.

United States of America in order to deprive Russia of its vital sphere in that region, which it enjoyed during the Soviet Union, noting the strategic importance of the region and its great richness in oil and gas, and the war between the major countries, because of energy pipeline , and the one who controls it controls the international society relations.

المقدمة:

كان التنافس والصراع هو السمة الغالبة للعلاقات الروسية– التركية طيلة مدةً الخمسة قرون الماضية، ما خلا بعض مراحل التقارب التي لم تدم طويلاً بسبب تضارب المصالح الكبير بينهما، إذ كان ينظر كل طرف إلى الآخر بصورة المهدد للوجود أو للمصالح، ولم يستطع أي منهما إيجاد أي صيغة للتقارب، ففي مرحلة الامبراطورية العثمانية، كانت روسيا تعدها مهددة للوجود المسيحي الأرثوذكسي، وخاصة بعد احتلال العثمانيين لأماكن واسعة من الجنوب الشرقي لأوروبا ووصولهم إلى أبواب فيينا، ومن ثم فهي مصدر خطر كبير، وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية، وتأسيس تركيا، ونشوء الاتحاد السوفييتي بقوته الكبيرة، نظرت تركيا إليه بوصفه دولة عظمى مجاورة لها، ولها أطماع توسعية في المضائق التركية الاستراتيجية البوسفور والدردنيل المطلة على البحر الأسود، فلجأت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي للحماية مما كان يسمى "الخطر الشيوعي"، ولكن تفكك الاتحاد السوفييتي وفقدانه مناطق كانت تحت سلطته في آسيا الوسطى والبلقان، التي كانت يوماً تحت الاحتلال العثماني، فضلا عن غناها الكبير بموارد الطاقة من نفط وغاز، وموقعها الاستراتيجي الكبير الذي جعلها عقدة أنابيب الطاقة التي تحاول الدول العظمى السيطرة والهيمنة عليها، وتركيا ترى نفسها الأحق بالسيطرة نظراً إلى أنها كانت يوماً تحت سلطتها مدة طويلة، وما نتج عنه من صلات دينية وقومية؛ مما أحيا الأطماع التركية تجاه المنطقة، ومن جانب آخر ترى روسيا أنها بالأمس القريب كانت هذه المناطق تابعة لنفوذها، وهي الآن بعد استعادة قوتها ترى فيها مجالها الحيوي الاستراتيجي الكبير، والذي لن تسمح بالتفريط به، لذا يحاول الطرفان إيجاد خطوط تفاهم بناء على المصالح المشتركة على حساب الخلافات الثانوية.

إشكالية البحث:

هناك أطماع غربية في دول آسيا الوسطى بالنسبة إلى ما تتمتع به من موارد استراتيجية من نفط وغاز، فضلا عن الموقع الاستراتيجي المهم، في الوقت الذي يوجد فيه نفوذ فعلي لروسيا وتركيا في هذه الدول سواء من حيث الموقع واللغة والقومية والجوار الجغرافي؛ لذلك نرى روسيا وتركيا يعملان على تحويل تنافسهما إلى مصالح مشتركة، وهنا عمل الباحث على إيجاد نقاط المصالح المشتركة التي يمكن أن تجمع الطرفين، وهذا يطرح التساؤلات الآتية:

1–ما أهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة إلى كل من روسيا وتركيا؟

2–ما أبرز التغيرات في السياسة التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة؟

3–ما ملامح السياسة الروسية تجاه الطموحات التركية بآسيا الوسطى؟

4–مستقبل العلاقات الروسية – التركية في ضوء التنافس على منطقة آسيا الوسطى؟

فرضية البحث:

إن التنافس الروسي التركي على منطقة آسيا الوسطى لما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم، وما تزخر به من موارد النفط والغاز سيدفعهما إلى التعاون المشترك لتحقيق مصالحهما، ولمنع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على دول آسيا الوسطى، لما له من ضرر على روسيا وتركيا معاً.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه تناول السياسة الروسية والتركية في منطقة آسيا الوسطى بحكم الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة آسيا الوسطى من موارد طبيعية، لما فيها من موقع جغرافي استراتيجي متميز. ومن ثم فان دراسة السياسة الروسية والتركية يأتي انطلاقاً من الدور الفاعل لمنطقة آسيا الوسطى تجاه العالم الخارجي، إذ أصبحت

مصدر جذب للقوى التي تريد السيطرة على المواقع المهمة على العالم. ويشكل البحث فضلاً عن المختصين والمهتمين بالعلاقات الروسية التركية، من خلال تحليل بواعث دور تركيا الجديد وتفسيرها في منطقة آسيا الوسطى في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة، وفي ضوء التدخلات من جانب القوى الخارجية في النظام الإقليمي للدول الواقعة ضمن منطقة آسيا الوسطى، وانعكاس ذلك على العلاقات الروسية التركية سلباً أو إيجاباً، التي ستمكنهم من الاستفادة من نتائج هذا البحث.

منهج البحث:

1-المنهج الوصفي التحليلي: يساعد في الوصول إلى الفهم الدقيق والواقعي للعلاقات الروسية التركية في منطقة آسيا الوسطى، وذلك بوصف هذه العلاقات، ومن ثم تحليلها لبيان ماهيتها، ومن ثم تعرف على أهم العوامل والمحددات لها، وكذلك تحليل دور الطاقة ومسار أنابيب نقل الطاقة في الأطماع الخارجية في تلك المنطقة، والتأسيس مما سبق كله لتحليل تأثير دور منطقة آسيا الوسطى في مستقبل العلاقات الروسية التركية.

أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى ما يأتي:

1- تحليل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى.

2- تعرف طبيعة الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة في ضوء الفرص المتاحة أمام تركيا.

3- تغير السياسة الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصة تجاه الطموحات التركية في منطقة آسيا الوسطى.

4- استشراف مستقبل العلاقات الروسية التركية.

تقسيم البحث: قسِم إلى مباحث:

المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لآسيا الوسطى.

المبحث الثاني: تحولات السياسة التركية تجاه آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة.

المبحث الثالث: السياسة الروسية تجاه التوجهات التركية في آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة.

المبحث الرابع: مستقبل العلاقات الروسية التركية من التطورات في منطقة آسيا الوسطى:

المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لآسيا الوسطى:

تمثل منطقة آسيا الوسطى والقوقاز قلب العالم، وتتاخم حدودها المباشرة عدداً من الدول الكبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، فضلا عن الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة في ظل احتوائها على موارد طبيعية وفيرة، واحتياطات كبيرة من مصادر النفط والغاز التي تدفع القوى الدولية والإقليمية إلى محاولة السيطرة عليها.

المطلب الأول: التعريف الجغرافي لمنطقة آسيا الوسطى:

لا يوجد اتفاق في أدبيات الجغرافيا السياسية على تعريف آسيا الوسطى، باستثناء الاتفاق على أنها تقع في قلب القارة الآسيوية. يعرِّف جيفري هويلر أحد أكبر المتخصصين في شؤون المنطقة آسيا الوسطى تعريفاً جغرافياً ضيقاً. إذ يَقصُرها على بعض الجمهوريات المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفييتي في قلب آسيا، وهي: طاجيكستان، أوزبكستان، قيرغيزستان وتركمانستان، ويستثني جمهورية كازاخستان. في حين تعرِّف دائرة المعارف البريطانية آسيا الوسطى تعريفا جغرافيا أكثر اتساعاً لتشمل المنطقة التي تمتد شرق الخط الممتد جنوب شرق بحر الأورال وبحر قزوين حتى شمال غرب الصين ومنغوليا، وتمتد طوليا من جنوب سيبيريا في الشمال إلى شمال إيران وأفغانستان في الجنوب. هذه المنطقة الجغرافية تشمل منغوليا، والجزء الجنوبي من سيبيريا، والأجزاء الشمالية من أفغانستان

وإيران، فضلاً عن طاجيكستان، أوزبكستان، قيرغيزستان وتركمانستان، وكازاخستان. من الواضح أن "هويلر" تبنى معياراً جغرافياً –دينياً لتعريف المنطقة، وقد يعود استثناء كازاخستان إلى كثرة الروس الذين يعيشون في كازاخستان، بما لا يجعل من الكازاخ أغلبية فيها، في حين اعتمدت دائرة المعارف البريطانية على المعيار الجغرافي. تستمد أية منطقة مكانتها عادة من موقعها الجغرافي، وحجم مواردها، وأهمية هذه الموارد في الاقتصاد الدولي، ومن الامتيازات الكامنة فيها والتحديات والمخاطر التي تفرضها، فضلاً عن بعض الاعتبارات الثقافية والحضارية، وهي عناصر توافرت جميعها في دول آسيا الوسطى[1].

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى:

يقصد بالأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى المدلول الضيق أو التقليدي الذي يقصر مضمونها على مجرد الحرب واستخدام القوة العسكرية في العلاقات بين الدول، أو كما أشار إليها "آرون" بوصفها فن الإكراه كوسيلة لإخضاع الآخرين تحقيقا للمصلحة الوطنية[2]. فمكانة آسيا الوسطى ليست حديثة طارئة فرضتها الظروف المستجدة في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة. فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد اكتسبت هذه المنطقة أهميتها الاستراتيجية من خلال ما كان يعرف بطريق الحرير الممتد من الصين إلى البحر المتوسط، الذي تحول اليوم إلى ممر مهم لخطوط نقل البترول وأنابيب الغاز[3].

ويمكن إيجاز أهم العناصر التي تشكل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى فيما يأتي:

[1] وناسي لزهار، "الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 أيلول 2001"، أطروحة ماجستير (جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008–2009)، ص 71.

[2] يزن عوض أحمد الوردات، مرجع سابق، ص23.

[3] محمد نجيب السعد، "آسيا الوسطى ساحة صراع وتنافس دولي"، جريدة الوطن، 2015/9/12.

1- كانت منطقة آسيا الوسطى ولا تزال كما وصفها الجغرافي البريطاني السير هالفورد ماكيندر جزءاً من "قلب العالم"، ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم. فالمنطقة هي ملتقى خطوط تماس جغرافية واستراتيجية كثيرة، كما تلتقي عندها ثقافات وحضارات متباينة، بحيث باتت تشبه كما عبر عن ذلك كاتب مدرسة التبعية اندرو جوند فرانك ثقبا أسودَ في منتصف الفضاء الكوني يمتص ويجمع طاقات منبثقة من أركان العالم المختلفة.

2- الموقع الجغرافي الوسيط لمنطقة آسيا الوسطى الذي أهلها لتكون همزة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الأوسط وجنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن القطاع الأورو–آسيوي من روسيا[1]، فهي قلب آسيا، والقريبة من مجموعة من الكتل الجغرافية والتكتلات السياسية. فعلى المستوى الآسيوي تقع المنطقة على تماس مباشر مع روسيا والصين وإيران وتركيا، وتطل على شبه القارة الهندية، وفي الوقت نفسه تشكل منطقة عازلة تحد من الاحتكاك المباشر بين هذه القوى الآسيوية الإقليمية[2].

3- أصبحت منطقة قزوين على رأس الاهتمامات الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي)، وأهم ما يميز هذه المنطقة جغرافيتها السياسية التي تتمتع بها، فهذه الميزة لها دلالة كبيرة لأمن الغرب أكثر من أنها مخزون للطاقة[3] إذ تتعدى احتياطاته أكثر من 150 مليار برميل من النفط، وتقدر احتياطاته من الغاز الطبيعي بأكثر من 75 ألف مليار متر مكعب، فضلاً عن موقع منطقة قزوين في

[1] يزن عوض أحمد الوردات، "علاقة روسيا الاتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان، قرغيزستان)"، مرجع سابق ص 86 –90.
[2] محمد نجيب السعد، "آسيا الوسطى ساحة صراع وتنافس دولي"، مرجع سابق.
[3] وناسي لزهار، "الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 أيلول 2001"، مرجع سابق، ص 86 –90.

قلب أوروبا الآسيوية؛ لذلك فمن مصلحة الغرب ألا تسيطر دولة من الدول الإقليمية وتصبح لها الهيمنة في المنطقة[1].

4- الموقع الاستراتيجي لدول آسيا الوسطى الخمس كازاخستان، قرغيزستان، أوزبكستان، تركمانستان، وطاجكستان- تشاطئ كازاخستان وتركمانستان الأحواض الترسيبية الكبرى على الساحل الشرقي لبحر قزوين[2]، إذ تتمتع دول آسيا الوسطى بثروات طاقوية هائلة، إذ يبلغ حجم الغاز الطبيعي فيها 34% من الاحتياطي العالمي، أمّا النّفط فتبلغ احتياطاته 27% من الاحتياط العالمي، فضلاً عن ثروات ضخمة من المياه العذبة والباطنية، واحتياطات هائلة من المعادن والقطن والفحم ما يجعلها إحدى أغنى مناطق العالم بامتياز[3]، وتحظى كازاخستان بأكبر احتياطي مؤكد للنفط بكمية تراوح بين 10 و 30 تريليون برميل، ويبلغ إنتاجها 1,2 مليون برميل في اليوم، ولا تستهلك من هذا الإنتاج سوى 15%. أما تركمانستان، فمع إنتاجها الأقل نسبياً في النفط إلا أنها صاحبة الإنتاج الأكبر في الغاز الطبيعي، إذ تصل كمية إنتاجها السنوي إلى أكثر من تريليوني قدم مكعب، في حين تمثل بقية الدول – التي لا تملك حقولاً نفطية ثرية – أهمية من نوع آخر تكمن في موقعها الاستراتيجي لنقل النفط والغاز من هاتين الدولتين إلى أسواق شرق وجنوب آسيا.

5- تحاول الولايات المتحدة الأمريكية منذ تفكك الاتحاد السوفييتي التغلغل إلى منطقة آسيا الوسطى، وتعمل على إقامة قواعد لها في المنطقة لتراقب على كثب التطورات التي تحدث في روسيا والصين وإيران ودول المنطقة، وتكون قريبة من

[1] محمد نجيب السعد، "آسيا الوسطى ساحة صراع وتنافس دولي"، مرجع سابق.
[2] للمزيد من المعلومات عن جمهوريات آسيا الوسطى، انظر: أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، 215 – 230.
[3] محمد الأمين مقراوي الوغليسي، "الصعود التركي في آسيا الوسطى الواقع والآمال التاريخ"، مجلة البيان، 2016/12/28

موارد الطاقة التي ستعيد تشكيل الخريطة الجيوبوليتيكية في آسيا الوسطى، فالسيطرة النهائية على احتياطات البترول، وكذلك السيطرة النهائية على طرق خطوط الأنابيب سوف تحدد المستقبل السياسي والاقتصادي لروسيا وآسيا الوسطى، وسيكون له نتائج استراتيجية من خلال تقليل الاعتماد على بترول الخليج. والسيطرة على خطوط الأنابيب سيكون انتصارا للنفوذ الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى، والصراع من أجل مستقبل طرق نقل النفط من دول وسط آسيا إلى الأسواق العالمية يدخل مرحلة جديدة[1].

6- تملك قاعدة صناعية ثقيلة واستراتيجية ضخمة، ولاسيما أن هذه الأرض كانت قطباً زراعياً وصناعيا مهما أيام السوفييت، مع وجود قاعدة علمية شديدة مهمة، إذ كانت هذه المنطقة ملتحمة في الصناعات مع الأيادي والعقول الصناعية والتقنية السوفييتية، ومازالت تتوافر على كتلة هائلة من العلماء في مختلف المجالات، ممن استقروا فيها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، مع تميزها أيضاً بمعدل عمر شبابي عالٍ[2].

يرى الباحث أن التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى مرشح للازدياد بسبب الأهمية الاستراتيجية الكبرى لتلك المنطقة، بسبب موقعها الجغرافي المهم جداً بين عدد من الدول الإقليمية الكبرى إيران وتركيا، أو عدد من القوى الدولية الكبرى كروسيا والصين، ولا نغفل الأطماع الأمريكية المؤثرة في استقرار تلك المنطقة.

[1] يزن عوض أحمد الوردات، "علاقة روسيا الاتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (كازاخستان، اوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان، قرغيزستان)"، مرجع سابق، ص 26–27.

[2] للمزيد من المعلومات حول الأهمية الاقتصادية والجيوبوليتيكية لمنطقة آسيا الوسطى انظر: عبد الله فلاح عودة العضايلة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، (جامعة الشرق الأوسط: أطروحة ماجستير، 2011)، ص 31–39.

المبحث الثاني: تحولات السياسة التركية تجاه آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة.

توثقت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1945 حتى عام 1990. فقد كانت الأخيرة تسعى إلى استراتيجية احتواء الاتحاد السوفييتي بخط مجابهة يمتد من النرويج إلى باكستان. وكانت تركياً بلداً مهما لسيطرتها على مضيق البوسفور، كما أنه في حال كانت تركيا حليفة لروسيا فسيفتح الباب على مصراعيه أمام الضغط السوفييتي المباشر على إيران، والعراق، وسورية. وإذا تحالفت تركيا مع روسيا، أو تأثرت بها، فقد نظام الاحتواء الأمريكي مركزه، وتغير ميزان القوى. فقد كانت تركيا مع ألمانيا نقطتي الارتكاز لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة إلى الأتراك، لم يكن لديهم خيار آخر. فقد خرج السوفييت من الحرب العالمية الثانية وهم أقوى بكثير. كان من الصعب على قدرات الدول المجاورة بما فيها – تركيا أن تقاومها. وباعتبار أهمية مضيق البوسفور وآسيا الصغرى للسوفييت، كانت المصلحة الأساسية في – السيطرة على تركيا. ولأن تركيا لا يمكنها مجابهة السوفييت وحدها، دخلت في حلف وثيق جداً مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوثقت بينهما علاقة مصالح متبادلة. لكن هذا المنطق الاستراتيجي ذهب أدراج الرياح في عام 1990 عندما انهار الاتحاد السوفييتي، وتشرذمت دوله. فانحسرت القوة الروسية من دول البلقان والقوقاز الجنوبية أول مرة منذ السنوات الأولى لنشوء الاتحاد السوفييتي تنفست تركيا الصعداء، ولم تعد تخاف روسيا. وزال بذلك أهم عامل ضاغط في السياسة الخارجية التركية، وزال معه اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية. واجهت تركيا موقفاً صعباً تجلى فيه أن علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت أخطر من التهديد الذي كانت تخافه، والذي تحالفت مع أمريكا لتصده. وهذا ما أثبت نقطة تحول السياسة الخارجية التركية بعد زوال الاتحاد السوفييتي، إذ وفر انتهاء الحرب الباردة فرصة سانحة لتركيا من أجل

تطوير توجهات سياستها الخارجية وتعديلها، على وقع ديناميكيات البيئة العالمية المتحولة عقب تفكك الاتحاد السوفييتي، ولاسيما أن عدم تبلور نظام عالمي جديد تتفرع عنه أنظمة إقليمية فرعية جديدة كان السبب وراء ظهور تهديدات أمنية جديدة لتركيا في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، الأمر الذي أملى على المؤسسة السياسية الحاكمة في تركيا، بضرورة صياغة مقاربة جيو – ثقافية تعمل على توظيف تاريخها الامبراطوري العثماني، وميزات موقعها الجيو سياسي المحوري كرصيد إيجابي في مرحلة إعادة بناء نظرية سياسية جديدة للدولة[1] تخدم المصالح التركية. فقد وضع تفكك الاتحاد السوفييتي أمام تنامي نفوذ تركيا في محيطها الإقليمي، من حيث كتلتها السكانية الكبيرة، ومميزاتها الجيوسياسية، أو لجهة الفرص الكبيرة التي أتاحها هذا التفكك أمام تنامي القوة التركية دوراً واقتصاداً، وأولى هذه الفرص هي، دون شك، انكشاف عالم تركي كبير كان منكفئاً بسبب وجود الاتحاد السوفييتي بقوته العظمى مدة سبعين عاماً في القوقاز وآسيا الوسطى وحتى داخل الاتحاد الروسي الحالي نفسه، وهو ما حدا بالرئيس التركي الأسبق توركت أوزال لطرح فكرة (العثمانية الجديدة)، التي هي قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من بحر الأدرياتيك إلى سور الصين مروراً بالشرق الأوسط؛ وبذلك تكون فكرة العثمانية الجديدة هي تجاوز لأهم طروحات الكمالية في السياسة الخارجية في الانكفاء إلى حد الانعزال[2]. وهنا يرى الباحث أن السياسة التركية بعد انتهاء الحرب الباردة ولاسيما تجاه منطقة آسيا الوسطى اتصفت بالبراغماتية، إذ تحاول التغلغل وتعظيم مصالحها في آسيا الوسطى مستفيدة من انحسار النفوذ الروسي والانشغال الأمريكي بحرب الخليج الثانية 1991، ومحاولة بناء إمبراطورية جديدة على غرار الإمبراطورية العثمانية، ولكن لن تنجح لأسباب عدة، على رأسها عدم وجود الاقتصاد

[1] جورج فريدمان، "استراتيجية تركيا"، مركز ستراتفور للأبحاث، ترجمة مركز الشام المعاصر للدراسات، 2012/5/9، ص 4–5.
[2] إيمان دني، البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017/2016)، ص 172

الموازي لهكذا مشروع، والتعافي الروسي السريع، وتنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، والأهم عدم الرضا الدولي عن هكذا مشروع.

تمكنت تركيا من "تعويض" تقلص قيمتها الاستراتيجية بالنسبة إلى العالم الغربي، نتيجة للتحولات التي أسفرت عن انهيار الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا؛ مما فتح آفاقا جديدة أمام الدبلوماسية التركية نتيجة التفكك الكامل للامبراطورية السوفييتية، وانعكاساته في القوقاز وآسيا الوسطى، حيث تعيش شعوب لها جذور مشتركة مع أتراك الأناضول، فضلاً عن الروابط القوية التي تعززها تيارات التبادل عبر المجتمعات؛ وهكذا بدأ يظهر "عالم تركي" كان خارج حسابات الرؤية الرسمية، يمتد جغرافياً من البلقان إلى سنجان وتركستان الشرقية، والشامل سكانياً أعداداً كبيرة من الناطقين باللغة التركية، حالة جيواستراتيجية أخذت تزداد أهمية يوماً بعد يوم، إذ تعد تركيا لاعباً مهماً في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى بشكل عام، وعلى الرغم من عدم مشاطأتها للبحر، إلا أن السياسة التركية في المنطقة تنطلق من نقطتين: الأولى تتمثل بالروابط التاريخية، والثانية تتمثل بالمصالح الاقتصادية. فمن البداية سعت تركيا إلى الإفادة من الصلات التي تجمعها بعدد من دول المنطقة التي تشترك معها بروابط عرقية وتاريخية، وذلك في محاولة لجعل المنطقة ضمن دائرة نفوذها بدعم أمريكي برز خصوصاً بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، عبر الترويج لما اصطلح على تسميته "بالنموذج التركي" أو "الإسلام المعتدل"، المغلف بنموذج الديمقراطية والعلمانية والنظام الاقتصادي الرأسمالي) الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقه على عدد من دول حوض قزوين[1]. أما من الناحية الاقتصادية فإن بحر قزوين يشكل فرصة مهمة لتركيا لما تملكه هذه المنطقة من إمكانات، خصوصاً في مجال الطاقة. فمن جهة تبدو تركيا، في ظل نمو اقتصادها في حاجة إلى

[1]- Ali Karaosmanoglu: Turkey’s Objectives in the Caspian Region، in The Security of the Caspian Sea Region،Oxford University Press، New York، 2001، p 151-154.

مصادر الطاقة، وفي هذا الإطار يشكل بحر قزوين فرصة كبيرة أمامها. ومن جهة ثانية، فإن تركيا تريد أن تتحول إلى ممر أساسي لمصادر الطاقة القادمة من بحر قزوين وآسيا الوسطى، والمتجهة إلى أوروبا عبر سلسلة من الأنابيب قد تجعلها لاعباً أساسياً في هذا المجال[1]. بعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991 ازدادت أهمية حوض بحر قزوين ازدياد كبيرا بسبب الطاقة والبعد الجيوسياسي. إذ إن الأهمية التي أولتها الحكومة التركية لمنطقة بحر قزوين تتأتى من أنها أولاً منطقة مستقرة بالمقارنة بمنطقة الشرق الأوسط، وثانياً من أنها منطقة غنية باحتياطي كبير من الطاقة، وقد بدأ يتكون وعي مفاده أن هذه المنطقة يمكن أن تمثل بديلاً بالنسبة إلى الدول التي تعتمد على استيراد الطاقة ولاسيما الدول الأوروبية. وفي هذه النقطة بالذات –أي تأمين الطاقة – فإن تركيا تمثل بالنسبة إلى أوروبا، الدولة المفتاح، فقد سوقت تركيا نفسها على أنها ممر آمن من أجل تأمين الطاقة، الأمر الذي جعلها تبدو وكأنها في تنافس مع روسيا[2]. بدأت تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة تنظّم علاقاتها مع القوقاز وآسيا الوسطى في إطار مؤسساتي، ففي عام 1992 عقدت القمة الأولى للدول الناطقة باللغة التركية، وذلك في مدينة أنقرة، واتفقت على أن تعقد باستمرار، وانطلق أيضاً في العام ذاته مشروع "العشرة آلاف طالب" الذي لايزال العمل به حتى الآن، دعماً للتعليم في تلك الدول ومحاولة لخلق جيل يؤمن بالثقافة التركية وخلق نخبة مرتبطة بها فكرياً، ومع مما قيل في تلك المرحلة من سياسة تركيا الخارجية إلا أنها مثلت الأساس العملي لها فيما بعد لتأخذ تلك السياسة بعداً اقتصادياً يضيف إليها زخماً وحافزاً مضافاً إلى حركتها تجاه آسيا الوسطى والقوقاز[3]. إذ أنشأت وبالتعامل والتنسيق مع

[1]- Ibid، pp 160-164.

[2] إبراهيم عرفات، "آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 167، 2007)، ص125–128.

[3] محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الحضارات"، (بيروت: دار رياض الريس، 1997)، ص23.

جورجيا وأذربيجان، مشروع خط أنابيب "باكو– تفليس–جيهان" الذي يتكفل بنقل بترول أذربيجان–وربما آسيا الوسطى، وبشكل خاص كازاخستان–عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط، وفعلاً أنشئ هذا المشروع عام 1998، وافُتتح رسمياً في عام 2006[1]. فضلاً عن ذلك، فإن توسيع هذا الخط لكي يربط كلها، ولاسيما مناطق آسيا الوسطى وبخاصة حقول نفط كازاخستان، سيزيد من الأهمية الاستراتيجية له بالنسبة إلى تركيا لأنه سيحولها من دولة غير مؤثرة في مجال الطاقة إلى دولة ذات تأثير كبير، وبالنتيجة فإن تركيا انتهجت سياسة الدولة الجسر بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما جعلها تبدو وكأنها في حالة تنافس مع روسيا، التي تعرضت للابتزاز من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بوسائل وأساليب تركية. الأمر الذي دفع روسيا إلى اعتماد" مبدأ الجوار" وتحسين علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، وانسجاماً مع هذه السياسة أعلنت روسيا أنها تعد مناطق الاتحاد السوفييتي السابق، مناطق نفوذ بالنسبة إليها، وأن الفراغ الحاصل سوف تقوم هي بملئه. وفي هذا الإطار، فإنه ومع النجاح الذي حققه خط أنابيب "باكو– تبليس–جيهان" إلا أنه لم يتمكن من كسر سيطرة روسيا على خطوط أنابيب منطقة بحر قزوين[2]. يرى الباحث أن السياسة التركية قد أفادت من الضعف الاقتصادي الذي لحق بدول آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي، وحاجة تلك الدول للمشاريع الاقتصادية الضرورية، فوجدت في الجار التركي منفذاً، وخاصة في ظل الضعف الاقتصادي لروسيا الذي حرر تركيا من عقدة نفسية لازمتها طوال سبعين عاماً؛ وهي قوة الاتحاد السوفييتي.

[1] محرم أكشي، في آسيا الوسطى والقوقاز... تأمين لجسور الطاقة"، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص25.
[2]- Suat Kiniklioglu: Turkey and Russia:Partnership by Exclusion،Turkish policy Quarterly: vol.8،no.2،2006،p34.

بدأت عوامل الصراع تظهر من جديد بين تركيا وروسيا بعد انتهاء الحرب الباردة، ولاسيما مشكلة المضائق، والتنافس على جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وغيرها، التي أصبحت من محددات السياسة التركية تجاه روسيا الاتحادية، مع وجود خشية تركية متأصلة من هاجس عودة النفوذ السوفييتي، وبالمقابل فإن هناك اعتقادا روسيا بأن تركيا التي كانت مستقرة في جنوب الاتحاد السوفييتي قد أفادت كثيراً من انهياره، وهي تحاول تحقيق أحلامها العثمانية القديمة بعد استقلال دول آسيا الوسطى الإسلامية الست عن الاتحاد السوفييتي، باعتبار خمسة منها ذات أصول تركية بما فيها الدول الثلاث في حوض بحر قزوين، إذ فتح أمامها مجالاً جديداً وواسعاً من العلاقات مع هذه الدول، وفي الوقت نفسه فإن هذه التطورات كسرت حاجز العزلة عن تركيا وجعلتها تستعيد مرة أخرى أهميتها الجيوسياسية والاستراتيجية. فعقب الاستقلال وطوال المرحلة من عام 1991 إلى 1995، سوقت تركيا نفسها على أنها "الأخ الأكبر" والدولة النموذج بالنسبة إلى تلك الدول ومنحتها هبات وقروضاً، وقدمت لها وعوداً لم يستطع الاقتصاد التركي الضعيف آنذاك الإيفاء بها، ولكن مع ذلك، يحسب لتركيا، في هذه المرحلة، أنها أقدمت على تحويل علاقاتها مع تلك الدول إلى الإطار المؤسساتي، فدشنت العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية[1].

هنا يمكن القول بنجاح التغيرات التي طرأت على السياسة التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي اعتمدت على العامل الاقتصادي كمدخل للنفوذ إلى منطقة كانت يوماً حلماً تركياً بسبب قوة الاتحاد السوفييتي، إذ استغلت تركيا الضعف الاقتصادي لجمهوريات آسيا الوسطى وحاجتها للتنمية الاقتصادية خاصة في ملف الطاقة، والانشغال الدولي بحرب الخليج الثانية 1991، والمشاكلات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها

[1]– محرم أكشي، "تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز... تأمين لجسور الطاقة"، مرجع سابق، ص28.

روسيا؛ مما جعل تركيا تتمدد في دول آسيا الوسطى عبر دبلوماسية القوة الناعمة مستفيدة من الروابط التاريخية التي تجمعها مع عدد من دول المنطقة.

المبحث الثالث: السياسة الروسية تجاه التوجهات التركية في آسيا الوسطى:

تكمن أهمّية منطقة آسيا الوسطى لروسيا بوصفها تمثل المتغير الجيو–سياسي اللازم الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم، فالتمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة، والأقل تكلفة نحو العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، فضلا عن العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي، والعمق الحيوي لمنطقة بحر قزوين كلها باتجاه الغرب. ومن المعلوم أن السياسة الروسية الخارجية إزاء جمهوريات آسيا الوسطى تستهدف الحفاظ على مركز روسيا كقوة عظمى في المنطقة، إذ تعدّ روسيا حدود تلك الدول حدوداً أمنية لها، وحتى الآن تواصل موسكو لعب أداء رئيسيّ في البلاد، فطبقاً لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي التي هي حلف عسكري بقيادة روسيا فإنها تقوم بتدريب الدول السوفييتية (السابقة) روتينيا بمناورات عسكرية على الحدود. وفي نيسان 2015 أعلن الحلف العسكري عن خطط لإقامة قوة نشر سريعة لطاجيكستان في حالة اجتياح المسلَّحين الإسلاميين للبلاد[1]. باعتبار أن هناك مجموعات إسلامية مسلحة بدأت تظهر مدعومة سعودياً وأمريكياً لزعزعة استقرار روسيا وغيرها وبدعم تركي أيضاً لتمرير سياستها في المنطقة.

بعد الاندفاعة التركية إلى مناطق آسيا الوسطى ومشاريعها لإحياء نفوذها في منطقة كانت يوماً ما تحت سلطتها، نظرت روسيا إلى تركيا خاصة منذ منتصف التسعينيات على أنها التحدي الأمني الكبير، ما جعل روسيا تصف تركيا على أنها قوة إقليمية تطمح لدعم

[1] محمد شاكر، "العلاقات الإيرانية–الطاجيكية إشكاليات البيئة الداخلية والخارجية"، مجلة الدراسات الإيرانية (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد 5، كانون الأول 2017)، ص 114.

الحركات الإسلامية، كما ترعى الأفكار القومية التركية، واتهمت روسيا أنقرة مرارا بأنها تدعم معنوياً ومالياً الشيشان الانفصاليين خلال الحرب الشيشانية الأولى. كذلك وجود تحالف روسي أرمني غير معلن في مواجهة التحالف التركي –الأذربيجاني المعلن في هذه المنطقة[1]، وبسبب الأوضاع التي مرت بها روسيا بعد انتهاء الحرب الباردة اتسمت السياسة الروسية، في تلك المرحلة، بـ "غض الطرف" عن النشاط التركي في بحر قزوين والقوقاز وآسيا الوسطى عموماً، وهي المناطق التي تعدها روسيا مناطق نفوذ تاريخية بالنسبة إليها، وذلك لأن روسيا أرادت أن تستعمل تركيا في محاربة التيار الإسلامي المتشدد الذي بدأ يزداد قوةً وانتشاراً في تلك البلدان عقب تفكك الاتحاد السوفييتي. لكن مرحلة "غض الطرف" لم تستمر طويلاً إذ إن روسيا وطوال المدة من عام 1995 حتى عام 2002 استشعرت أن تركيا أصبحت منافساً جدياً لها، ومهدداً لمصالحها في المنطقة، فكان من نتائج ذلك أن اتسمت علاقة تركيا بتلك الدول عموماً بمراحل من الشد والجذب سيطرت عليها أجواء من عدم الاستقرار إلى أن وصل حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة عام 2002[2]، إذ بدأت السياسة الروسية منذ 1999 تتحول نحو رؤية أوراسية تركز على التدخل لحماية مصالحها في آسيا الوسطى والقوقاز. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 تعزز هذا التوجه بعد المتغيرات الجديدة، وأبرزها الاقتراب الأمريكي، بل الوجود الأمريكي في المنطقة بذريعة الحرب العالمية ضد الإرهاب. وهذا ما ضاعف من الهواجس الروسية ومخاوفها أمام المستجدات الجديدة في المنطقة. انطوت المقاربة الروسية على العمل للحد من محاولات العزل الخارجي ومجابهة تحديات البيئة الأمنية في المنطقة من المنظور الشامل للأمن القومي التي شكلت ثلاثة تهديدات أساسية لروسيا، وهي:

[1] إيمان دني، البعد الإقليمي و الدولي للسياسة الخارجية التركية 2002– 2023، مرجع سابق، ص 172

[2] محرم أكشي، "تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز.. تأمين لجسور الطاقة"، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/11/25.

1- تصاعد الحركات المتطرفة في آسيا الوسطى، مع إدراك روسيا لعدم قدرة جمهوريات آسيا الوسطى على مواجهة هذه الحركات.

2- تنامي التنافس الإقليمي على آسيا الوسطى، وبالتحديد التنافس الإيراني-التركي؛ مما يبعث على تهديدات جدية للمصالح الروسية في المنطقة. وتأتي تركيا على رأس أكبر المنافسين الإقليميين لروسيا في المنطقة.

3- تزايد النفوذ الأمريكي والغربي، حلف شمال الأطلسي (الناتو) في المنطقة الذي بات يشكل أكبر تهديد جيو استراتيجي لروسيا ومصالحها.

هذه المحددات الثلاثة دفعت بروسيا إلى الاحتفاظ بقواعد عسكرية في أربع جمهوريات في آسيا الوسطى في كل من طاجكستان كازاخستان وقيرغيزستان تركمانستان في إطار التنافس الدولي على عسكرة آسيا الوسطى. وعلى صعيد المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، تعمل روسيا على زيادة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والنقل والمياه مع دول آسيا الوسطى؛ خاصة في إطار مبادرات التكامل والتعاون الإقليميين في منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي، التي تعد روسيا عضواً مؤسساً ونشيطاً فيها. ومن أهم هذه الأوراق التحكم الروسي في ممرات نقل الطاقة من آسيا الوسطى إلى العالم الخارجي، إذ يعد النفط والغاز الصادرات الأساسية فضلاً عن أنهما مصدر المداخيل الأساسية لاقتصاديات هذه الدول. هذه الورقة التي تحوّلت إلى استراتيجية روسية للتأثير في التوجهات السياسية والاقتصادية لهذه الدول[1]، ولكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، تغيرت الاستراتيجية التركية وبدا ذلك واضحاً في سياستها الخارجية. إذ حاولت تركيا عدم استفزاز روسيا في المنطقة، فعملت على مزيد

[1] وناسي لزهار، "الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 أيلول 2001"، مرجع سابق، ص 97 – 100.

من تشبيك العلاقات التجارية مع روسيا لضمان تغلغل أكثر في منطقة بحر قزوين، ما يمكنها من الحصول على حصة في مسارات أنابيب نقل النفط والغاز في المنطقة، فحزب "العدالة والتنمية" غير فلسفة تعامله مع روسيا، فعوضاً عن التعاطي معها على أنها "منافس" حاول عدم استفزازها، وأصبح يتعامل معها على أنها "شريك" آخذاً بالحسبان معطى الجوار الجغرافي وارتباط المصالح، عندها دخلت تركيا في تفاهمات مع روسيا لبناء شراكه استراتيجية بغية تحقيق مصالحها العليا وتأكيد ذاتها[1].

لخص بريجنسكي وضع روسيا في دول آسيا الوسطى بقوله: "روسيا هي أضعف كثيراً من أن تستطيع إعادة فرض سيطرتها الإمبريالية، ولكنها أقوى كثيراً من إمكانية إخراجها منها. ولأسباب جغرافية وتاريخية، ثقافية وعرقية واستراتيجية، سوف تستعمل روسيا الوسائل المتاحة من أجل محاولة حماية مصالحها في المنطقة"[2].

المبحث الرابع: مستقبل العلاقات الروسية التركية من التطورات في منطقة آسيا الوسطى:

ستبقى روسيا الاتحادية أهم محدد لاتساع النفوذ التركي في الجمهوريات الإسلامية؛ وذلك لمقومات الهيمنة والنفوذ المتاحة لروسيا في تلك المنطقة، وستظل لها اليد الطولى في التأثير في الجمهوريات، وما يقلق تركيا هو التنسيق بين طهران وموسكو بشأن معظم القضايا في جمهوريات آسيا الوسطى، ومع حقيقة أن روسيا وتركيا لديهما أجندات سياسية مختلفة في سياساتهما الخارجية، إلا أن علاقاتهما الاقتصادية أصبحت أقوى بسبب المصالح الاقتصادية الناشئة، وقد تطورت العلاقات الاقتصادية في التجارة والسياحة والاستثمارات

[1] محرم أكشي، "تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز.. تأمين لجسور الطاقة"، مرجع سابق.
[2] محمد مجدان، " سياسة روسيا اليوم: بالبحث عن دور عالمي مؤثر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 47–48، 2015)، ص 54.

بسرعة على مر السنين، خاصة في ظل النمو الذي شهده الاقتصاد التركي، وتسارع النمو السكاني وما ترتب عليه من ازدياد في الاحتياجات الطاقوية التركية بشكل منتظم.

تمثل العلاقات الاقتصادية أحد أهم أسس العلاقات بين تركيا وروسيا، وتتعدد المرتكزات الروسية للتقارب مع تركيا، وتتمثل بالآتي[1]:

1- تعدّ تركيا باب روسيا البحري من البحر الأسود إلى البحر المتوسط، وهذا شريان حياة بالنسبة إلى روسيا.

2- تنظر موسكو إلى أنقرة بوصفها رئة تنفّس اقتصاديّ، وطوق نجاة استراتيجياً لتقليص التداعيات السلبية للعقوبات الغربية التي تحاصرها منذ صيف 2014، على خلفية الأزمة الأوكرانية، ولاسيّما بعدما رفضت تركيا أن تتشارك مع الدول الغربية في فرضها أو تطبيقها على روسيا؛ وبأنها، إلى حد بعيد، الشريك الوسيط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، إثر إخفاق مشاريع الطاقة الأوروبية المشتركة، وأهمها مشروع (دفق الجنوب).

بالمقابل، ومع زخم جوانب الاستراتيجية التركية واتساعها في آسيا الوسطى المدعومة من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، إلا أنها تواجه عقبات عدة من أهمها[2]:

[1]- مركز حرمون للدراسات المعاصرة، "محددات العلاقات الروسية–التركية وآفاقها"، 16 نيسان 2017. https://geroun.net/archives/80029

[2] لزهر وناسي، "الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 أيلول 2001"، مرجع سابق، ص 112–113.

1– المنافسة الاقتصادية الشديدة من قبل القوى الاقتصادية الأكبر تطوراً أو الأكثر تقدماً، مثل دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.

2– هشاشة الاقتصاد التركي وقلة الإمكانيات المالية التركية في مواجهة المصاعب الاقتصادية في دول آسيا الوسطى.

3– تضارب المصالح التركية مع اللاعبين الإقليميين في المنطقة إيران وروسيا على وجه الخصوص، ومن ثم فأية سياسة تركية نشطة في المنطقة مدعومة غربياً تؤدي إلى الابتعاد عن العلاقة مع كل من روسيا وإيران، رغم تنامي التبادلات التجارية والاقتصادية بينها.

إذ ترى أنقرة في تقاربها الاستراتيجي الاضطراري مع موسكو، تعويضاً اقتصادياً عن انحسار التجارة الإقليمية نتيجة الاضطرابات الاجتماعية السياسية التي أصابت الدول الغربية ولا سيما سورية منها، وتدهور السياحة على خلفية الركود الاقتصادي العالمي، ويرتكز هذا التعويض على تبادل تجاري متنامٍ، وتدفق سياحي روسي متعاظم، وتنسيق عالي المستوى في مجال أمن الطاقة ومشروعاته اللوجستية العابرة للقارات. ومن جهة أخرى، يُمثّل ارتفاع العائد الاقتصادي المتوقع لأنقرة من الشراكة مع موسكو أحد أسباب حرصها على الانفتاح على الجار الروسي، فاقتصادياً، تظل روسيا رقماً صعباً في معادلة أمن الطاقة لتركيا. فضلاً عن أنّ حاجة تركيا إلى الغاز الروسي كبيرة جداً، وهذا شريان حياة اقتصادية واجتماعية وسياسية للدولة التركية. التي كانت تراهن على أنّ خط أنابيب نقل الغاز الروسي الجديد إليها وعبرها سيمنحها فرصة التحول –مستقبلاً–إلى وسيط كبير لبيع الغاز الطبيعي الروسي، حيث سيمرّ عبرها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي[1].

[1]– مركز حرمون للدراسات المعاصرة، "محددات العلاقات الروسية–التركية وآفاقها"، مرجع سابق.

يتضح بناءً على ما تقدم أن طبيعة العلاقة الروسية – التركية تتحرك في فضاء واسع تتحكم فيه حزمة مصالح جيوستراتيجية مشتركة بين البلدين، لا تتأثر إلى حد الصدام الصفري بسبب قضايا خلافية تعد ثانوية في ميزان الحسابات الجيوستراتيجية، كالملف السوري على سبيل المثال، ومن المتوقع زيادة مجالات التعاون بين الطرفين في ظل الرفض الأوروبي لانضمام تركيا إل الاتحاد الأوروبي، والتوتر الذي يشوب العلاقات الأمريكية التركية.

التعاون الروسي التركي في مجال الطاقة:

تطورت العلاقات الروسية التركية تطورا كبيرا في عهد الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب أردوغان، وبشكل خاص في مجال الطاقة، إذ تعددت مجالات التعاون في مجال الطاقة، سواء في مجال النفط والغاز، ومشاريع متعددة لنقل الطاقة، فضلا عن الطاقة الكهربائية أو حتى الذرية، واحتمالية تأسيس مشاريع للطاقة بمشاركة روسيا والدول المُصدرة من آسيا الوسطى (كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان)، فضلًا عن تركيا كأكبر بلد في أوروبا يمر عبره الطاقة.

أولاً: خط نقل الغاز "السيل الأزرق":

تعمق التعاون الروسي التركي في مجال الطاقة، الذي بدأ في الثمانينيات من القرن العشرين، مع مشروع "السيل الأزرق*" لعام 1997، الذي يضخ الغاز الروسي تحت البحر الأسود إلى تركيا، وقد تعرض هذا الخط لانتقادات شديدة لأنه غير ملائم سياسياً، من جانب بعض القوى السياسية في تركيا، بسبب ما قد يؤدي إليه من اعتماد تركي متزايد على

* السيل الأزرق: وهو خط غاز طبيعي لنقل الغاز من "نوفورسيسك" جنوب روسيا عبر البحر الأسود إلى ميناء "سامسون" التركي عبر البحر الأسود بطول 1213كم، شيدته شركة "بلو ستريم بي في"، وهي شركة مشتركة بين شركة "غاز بروم" الروسية وشركة "إيني" الإيطالية، بإجمالي طاقة استيعابية بلغت حوالي 16 مليار متر مكعب سنوياً. (دينا عمار: شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين.. مسارات متنافسة، مرجع سابق، ص 174.)

إمدادات الغاز الروسية[1]، ولكن بعد افتتاح هذا الخط في عام 2003، ازدادت صادرات الغاز الروسي إلى تركيا، مع استيراد تركيا حالياً نحو50–55٪ من احتياجاتها من الغاز من روسيا، وهذا ليس بالأمر غير المعتاد بالنسبة إلى السوق الأوروبية، إذ تحصل ألمانيا أيضاً على نصف غازها من روسيا[2].

وفي عام 2014، أعلنت شركة "غازبروم" الروسية، أن روسيا وتركيا اتفقتا على رفع كمية الغاز التي تضخ عبر خط أنابيب "التيار الأزرق" من 16 إلى 19 مليار متر مكعب سنوياً[3]، وهو ما تحقق في زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى تركيا عام 2014، حيث تم التوقيع على اتفاقية لتوسيع السيل الأزرق، وعلى زيادة كمية الغاز التي توردها روسيا إلى تركيا عبر هذا الخط الحيوي بحجم 3 مليار متر مكعب، وستحصل تركيا على خصومات تبلغ 6% من أسعار الغاز المصدر إليها من روسيا. فضلاً عن ذلك فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين تركيا وشركة "غاز بروم" الروسية على بناء خط أنابيب تحت الماء عبر البحر الأسود في المياه الإقليمية التركية، بسعة 63 مليار متر مكعب سنوياً من روسيا إلى تركيا، وهذه هي سعة " السيل الجنوبي"[4]، وبذلك أصبحت تركيا ثاني أكبر زبون لشركة "غازبروم" الروسية، بعد ألمانيا، حيث بلغت وارداتها 24.76 مليار متر مكعب لعام 2016، بما يؤمن نحو 60٪ من الاستهلاك المحلي التركي، وظل تدفق الغاز مستقراً، ولم

[1] – روسيا ترفع كمية الغاز المصدرة إلى تركيا عبر التيار الأزرق، الموقع الإلكتروني لوكالة "سبوتنيك" الروسية للأنباء.
http://arabic.sputniknews.com/

[2] - Pavel K. Baev & Kemal Kirişci: An ambiguous partnership The serpentine trajectory of Turkish-Russian relations in the era of Erdoğan and Putin, op. city, p6.

[3] – روسيا ترفع كمية الغاز المصدرة إلى تركيا عبر التيار الأزرق، الموقع الإلكتروني لوكالة "سبوتنيك" الروسية للأنباء.
http://arabic.sputniknews.com/

[4] – مدفيديف: شركاؤنا الأوروبيون أفشلوا مشروع السيل الجنوبي، موقع روسيا اليوم الالكتروني، 2015/6/2.
http://arabic.rt.com/news/

يتأثر [إلى حد كبير] بتراجع العلاقات الدبلوماسية[1]، إذ لم تستخدم موسكو صادرات الغاز كأداة للسياسة في الرد على إسقاط الطائرة الروسية، وامتنعت عن قطع الشحنات من أجل معاقبة أنقرة في أواخر عام 2015.[2]

الجدول رقم (3): واردات تركيا من الغاز الروسي ب (مليار متر مكعب)

العام	2014	2015	2016	2017
الكمية	27.3	26.6	24.76	29

Source: Dimitar Bechev: Normalizing Russian- Turkish Economic Relations, Alsharq forum analysis series, op. city, p9.

ثانياً: مشروع خط أنابيب "السيل التركي":

أعلن الرئيس الروسي "بوتين" خلال زيارته إلى تركيا في كانون الأول عام 2014 إلغاء تنفيذ مشروع "السيل الجنوبي" لنقل الغاز إلى دول جنوب ووسط أوروبا، مستعيضا عنه بمشروع جديد هو "السيل التركي"؛ وذلك بهدف توصيل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا ودون المرور بأوكرانيا[3]، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين شركة "غازبروم" الروسية مع شركة "بوتاش" التركية في كانون الأول 2014، وذلك لمد خط "السيل التركي" عبر قاع البحر الأسود لنقل الغاز من روسيا إلى تركيا[4]، وهو خط أنابيب يتوقع شحن 31 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً إلى تركيا والاتحاد الأوروبي عبر البحر الأسود[5].

[1] - Dimitar Bechev: Normalizing Russian- Turkish economic relations, Alsharq forum analysis series, op. cit, p8.
[2] - Pavel K. Baev & Kemal Kirişci: An ambiguous partnership The serpentine trajectory of Turkish-Russian relations in the era of Erdoğan and Putin, op. cit, p6.
[3] - Nevzat Şimşek, Hayal Ayça Şimşek & Zhengizkhan Zhanaltay: Analysis of Bilateral Trade Relations between Turkey and Russia Federation, op. cit, p2.
[4] سيل الغاز الجنوبي يغير مجراه باتجاه تركيا: موقع روسيا اليوم، في 2015/1/4 http://arabic.rt.com
[5] - Dimitar Bechev: Normalizing Russian- Turkish economic relations, Alsharq forum analysis series, op. city, p8.

ظهرت مجموعة من العوامل عملت كحافز لكل من روسيا وتركيا لتحقيق مزيد من التعاون، منها استغلال روسيا وبلدان آسيا الوسطى الموقع الجغرافي التركي لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية الخاصة بها، كما تُساعد مشاريع التكامل الإقليمي على تعزيز التكامل بالمنطقة وخفض حدة التوترات فيها، وذلك في ضوء نظرة دول المنطقة الإيجابية إلى كل من روسيا وتركيا بسبب مواقفهما المحايدة [إلى حد ما] للتطورات السياسية الداخلية لهذه البلدان، فضلا عن أن لغة الحوار التي تقوم على أساس المصلحة الجيوسياسية بينهما، بعيداً عن التدخلات الخارجية القادمة من جهة الولايات المتحدة الأمريكية، أو حلفائها الذين يؤدون أدوراً بالوكالة لصالح واشنطن، أفضل لكلا البلدين من الاستمرار في سياسات التصعيد والمواجهة، التي قد تصل إلى مراحل خطيرة، وتتنوع فيها أدوات المواجهة.

الخاتمة:

تتأتى المكانة الاستراتيجية والدولية لآسيا الوسطى في النظام العالمي الجديد الذي لم يتكون بعد تكونا نهائيا بأهميتها الجغرافية ومواردها الطبيعية وإمكانياتها النفطية، التي كانت فضلاً عن عناصر أخرى مبعثاً لتنافس دولي وإقليمي شديد الشراسة على المنطقة. كما تعدُّ منطقة آسيا الوسطى والقوقاز من أهم المحددات الإقليمية للعلاقات الروسية–التركية، التي ازداد تأثيرها في طبيعة العلاقة بينهما بسبب منعكسات انتهاء الحرب الباردة، وما أفرزته من تغيير الخارطة السياسية والجغرافية في المنطقة. إذ حاولت تركيا اللعب على ورقة القوميات التركية في بلدان آسيا الوسطى، وبالاستناد إلى الإرث التاريخ العثماني، كتعويض لها عن فقدان أهميتها الاستراتيجية نسبياً بانتهاء الحرب الباردة، واختفاء ما كان يسمى التهديد السوفييتي، فضلا عن المراوحة في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ مما حدا بتركيا إلى الانكفاء نحو محيطها الآسيوي، فضلا عن تطور الاقتصاد التركي وازدياد الحاجة لموارد الطاقة؛ مما جعل منطقة آسيا الوسطى الغنية جداً بموارد الطاقة من نفط وغاز خير توجه للسياسة

التركية، مستفيدة من الموقع التركي المهم كعقدة لأنابيب الطاقة من آسيا الوسطى إلى العالم؛ مما يحقق لها ريعية اقتصادية كبيرة، وقيمة استراتيجية مضاعفة. هذه الطموحات التركية اصطدمت بالقوة الروسية ووجودها القوي والمؤثر في آسيا الوسطى، التي كانت بالأمس القريب جزءاً لا يتجزأ من الدولة السوفييتية، ولاسيما أن المشاريع التركية ومحاولات مد نفوذها في المنطقة تجاهلت المصالح الروسية في محيطها الحيوي، ولكن بعد مجيء حزب العدالة والتنمية والتغيرات التي طرأت على السياسة التركية، والتي انتهجت سياسة التعاون مع روسيا بوصفها هي الطرف الأهم والأقوى في المنطقة وتعاظم المصالح الاقتصادية بين الطرفين، وارتفاع قيمة التبادلات التجارية بينهما، دفع كل منهما إلى تغليب المصالح الاقتصادية الكبيرة على الخلافات السياسية تجاه عدد من الملفات في المنطقة، ولعل من أهم السمات المثيرة للتأمل في التنافس التركي–الروسي في المنطقة، حرص هذه الدولتين على احترام قواعد التنافس في ظل القواعد التي تمليها البيئة الجيوسياسية العالمية، إذ لا يتعدى سقف التنافس حداً معيناً يحول دون بلوغها مستوى "المباراة الكبرى الجديدة، بل تبقى مباراة سياسية اقتصادية تتضمن جوانب للتنافس، وجوانب أخرى للتعاون فيما يسمى بالتنافس التعايشي، أما أهم النتائج التي توصل إليها الباحث فتتلخص بما يأتي:

1– تُعدُّ آسيا الوسطى ذات أولوية في المخططات الاستراتيجية للدول الكبرى، ولاسيما أن المنطقة تزخر بموقع استراتيجي مهم جداً، وفيها من الثروات الهائلة ما يجعلها هدفاً لمحاور صراع ممتد على الموارد الاقتصادية، وخطوط نقل النفط والغاز، والملاحظ أن هذه المحاور تتداخل بوضوح في سياق صراع القوى الكبرى المتمثّلة بالصين، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والقوى الإقليمية الصاعدة إيران وتركيا.

2– تعود أهمية النفوذ التركي في آسيا الوسطى إلى العامل الثقافي المشترك بينها وبين معظم تلك الدول، وكان استقلال جمهوريات آسيا الوسطى قد أعاد إلى تركيا مكانتها الاستراتيجية بعد أن فقدت

تلك الأهمية مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وبرزت مكانتها لدى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بعد الحادي عشر من أيلول 2001 بسبب علاقاتها التاريخية واللغوية والدينية مع دول آسيا الوسطى، وإمكانية استخدامها للترويج للسياسة التركية القائمة على استغلال الدين لتحقيق غايات سياسية، ويواجه التحرك التركي اعتراضاً من روسيا، وتحاول تركيا تبرير ذلك من خلال توظيفها للنموذج العلماني في مواجهة الأصولية الدينية التي تخشى منها روسيا، ويهدف النشاط الاقليمي التركي نحو آسيا الوسطى لأن نجاح تركيا في هذا المسعى سيمثل لها انتصاراً يعوض عن إخفاقها منذ مدة طويلة للدخول إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن أهميته لانعاش اقتصادها المتدهور.

3– من المستبعد أن تسود علاقات التوتر والعداء العلاقات الروسية التركية، وإن ظهرت في بعض المراحل الزمنية فإنها لا تعدو سحابة صيف عابرة، ويسود منطق العقلانية والمصالح المشتركة بين الطرفين، ولاسيما أن تشابك الروابط الاقتصادية وخصوصاً في ملف الطاقة ومرورها، فإن القيمة الاستراتيجية قد تتضاعف لكليهما في ميزان العلاقات الدولية، خاصة بعد تكشف المنطق البراغماتي الحاكم للمصالح الأمريكية في علاقاتها الدولية كلها، إن التنافس الروسي التركي في آسيا الوسطى كان محاولة لتعظيم مصالح كل طرف على حساب الطرف الآخر، ولكن تغليب المصلحة المشتركة هو الفيصل والأساسي للقضايا كلها التي تعاني منها المنطقة، ولاسيما المرتبطة بالتدخلات الأمريكية الهادفة إلى منع عودة روسيا كدولة عظمى وحصار الصين بحزام من المحميات الأمريكية تعيق أي انبعاث صيني أو روسي أو حتى تحالف إيراني روسي تركي، ويرى الباحث أنه إذا انطلقت هذه البلدان الثلاث نحو مصالحها فمن الأنسب لها أن تتحالف ضمن صيغة سياسية أو اقتصادية تهدف إلى المزيد من النفوذ والمصالح الاقتصادية، والأزمة السورية خير دليل، إذ أثبتت الجهود الروسية الإيرانية أهمية التنسيق المشترك ومحاكاة المصالح الاقتصادية التركية للابتعاد بتركيا عن الانزلاق أكثر في الأجندة الأمريكية والعودة إلى الحل السلمي.

المراجع:

أولا": الكتب باللغة العربية:

1-أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011).

2-محرم أكشي، في آسيا الوسطى والقوقاز... تأمين لجسور الطاقة"، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

3-محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الحضارات"، (بيروت: دار رياض الريس، 1997).

ثانياً: المجلات والدوريات:

1- إبراهيم عرفات، "آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 167، 2007).

2-محمد الأمين مقراوي الوغليسي، "الصعود التركي في آسيا الوسطى الواقع والآمال التاريخ"، مجلة البيان، 2016/12/28.

3-محمد شاكر، "العلاقات الإيرانية-الطاجيكية إشكاليات البيئة الداخلية والخارجية"، مجلة الدراسات الإيرانية (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد 5، كانون الأول 2017).

4-محمد مجدان، "سياسة روسيا اليوم: بالبحث عن دور عالمي مؤثر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد47-48، 2015).

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1– إيمان دني، البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017/2016).

2– عبد الله فلاح عودة العضايلة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، (جامعة الشرق الأوسط: أطروحة ماجستير، 2011).

3– وناسي لزهار، "الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 أيلول 2001"، أطروحة ماجستير (جامعة الحاج خضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008–2009).

4–يزن عوض أحمد الوردات، "علاقة روسيا الاتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (كازاخستان، اوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان، قرغيزستان)"، أطروحة ماجستير (جامعة مؤتة: 2011).

رابعاً: مراكز البحوث:

1– جورج فريدمان، "استراتيجية تركيا"، مركز ستراتفور للأبحاث، ترجمة مركز الشام المعاصر للدراسات.

2–مركز حرمون للدراسات المعاصرة، "محددات العلاقات الروسية–التركية وآفاقها".

3–محرم أكشي، "تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز.. تأمين لجسور الطاقة"، مركز الجزيرة للدراسات.

خامساً: الصحف الرسمية:

1– محمد نجيب السعد، "آسيا الوسطى ساحة صراع وتنافس دولي"، جريدة الوطن، 2015/9/12.

سادساً: الكتب باللغة الأجنبية:

1-Dimitar Bechev: Normalizing Russian- Turkish economic relations, Alsharq forum analysis series..

2- Nevzat Şimşek, Hayal Ayça Şimşek & Zhengizkhan Zhanaltay: Analysis of Bilateral Trade Relations between Turkey and Russia Federation..

3- Pavel K. Baev & Kemal Kirişci: An ambiguous partnership The serpentine trajectory of Turkish-Russian relations in the era of Erdoğan and Putin

سابعاً: الدوريات باللغة الأجنبية:

1-Suat Kiniklioglu: Turkey and Russia:Partnership by Exclusion .Turkish policy Quarterly: vol.8،no.2،2006،

ثامناً: مواقع الإنترنت:

1- http://arabic.sputniknews.com/

2- http://arabic.rt.com

تاريخ ورود البحث:2018/09/05
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2018/10/22